

المرأة.. هل تبقى تدفع ضريبة التخلف والاستبداد؟



أنجيل الشاعر
كاتبة سورية

أزمة الجنس .. في المتخيل الاجتماعي

«اللاوعي يسعى بشكلٍ دائمٍ إلى تمرير التصوّرات
التي لا يمكنها الوصول إلى الوعي أو بدايته»



عززت هذه الأزمة الشرائع الدينية التي جعلت من الحديث في الجنس محرماً وغير مشروع، وقد بات الاختلاط بين الرجل والمرأة يشكل مخاوف جنسية كبيرة تندرج تحت مسمى المحرّمات التي تلعب دوراً كبيراً في الحياة الاجتماعية.

من البديهي أن تنتج عن هذا التحريم وهذه المخاوف علاقة متوترة بين الرجل والمرأة، سواء في العمل أو في الأماكن العامة التي يرتادها الجميع

أزمة الجنس ليست وليدة الحاضر في المجتمعات عموماً، وفي المجتمعات المنغلقة دينياً واجتماعياً على وجه الخصوص، فهي لم تزل ثابتة في المتخيل الاجتماعي على مرّ التاريخ، لتؤثر في جميع مجالات الحياة اليومية، كما أنها أثّرت في المجال الثقافي، حتى بات الكتاب والمبدعون يتحاشون الإبحار في الموضوع الجنسي، الذي يعتبره المتلقي موضوعاً إباحياً يوصف بالفلتان الأخلاقي، وعدم التناغم مع العادات والتقاليد المتعارف عليها اجتماعياً، وقد

«المرأة اكتسبت مخاوفها من الرجل الذي اكتسبها من الموروث المجتمعي، ليصبح أي تلامس جسدي بينهما ذا إيحاء جنسي ليس إلا»

مزدحم فهو عادة ما يستدير نحوها، أما المرأة فعادة ما تستدير بعيداً عنه. ترى هل غريزتها تدفعها إلى ذلك لكي تحمي أنوثتها؟ هل هي ردة فعل غريزتها الأثوية؟ أم هي تعلمت ذلك في اللاوعي بعد أن رأت الأخريات يفعلن ذلك؟، علينا أن نركز على حالتين من هذا القول، الحالة الأولى، مفهوم اللاوعي - وحسب تفسير فرويد - من منطلق أن تلك الأفكار والمشاعر تتكوّن ممّا لا يمكن إدراكه في حالة الوعي، كالتصوّرات والرغبات المكبوتة بسبب أنها مرفوضة وغير مقبولة من منظور الوعي (الاجتماعي) أو الأخلاقي، الأمر الذي يجعل تلك العناصر المرفوضة والمكبوتة تحتفظ بنوع غريب من الطّاقة، وهنا يجب فهم اللاوعي كظاهرة ديناميكية بشكلٍ أساسي؛ أي إنّ اللاوعي يسعى بشكلٍ دائمٍ إلى تمرير التصوّرات التي لا يمكنها الوصول إلى الوعي أو بدايته، ما لم تتحوّل خاصّةً إلى أحلام، وبهذا فإنّها تتخذ شكلَ صفةٍ أو مظهر مقبول أخلاقياً (واجتماعياً)، والحالة الثانية، أنّ المرأة اكتسبت مخاوفها من الرجل الذي اكتسبها بدوره من الموروث الثقافي للمجتمعات، ليصبح أي تلامس جسدي بين امرأة ورجل ذا إيحاء جنسي ليس إلا، «إذا اجتمع رجل وامرأة فالشيطان ثالثهما»، ليس الشيطان هنا إلا محرض على الفعل

(رجالاً ونساء)، من المجمعات التجارية، ومواقف الحافلات، وفي الحافلات ذاتها؛ إذ تكثر الملامسات القسرية بين أجساد الرجال بالنساء، والرجال بالرجال أيضاً، قد تتحول بعضها إلى تحرش جنسي مقصود، دوافعه متجذرة في الأعماق لإرضاء رغبات مكبوتة، حرمة الدين وعابها المجتمع، كما أنّ كثيراً من الألفاظ في اللغة العامية في بعض البيئات العربية لها إيحاءات جنسية أو تحمّل إيحاءات جنسية، عن طريق الكنايات الشائعة، التي يستعملها الرجال والنساء مع تعبيرات جسدية لافتة، وكذلك بعض التعبيرات الجسدية، كنظرة الرجل في عيني المرأة أو التفحص المشوب برغبة جنسية في جسدها، مما يعد عيباً واعتداء في المجتمعات المتقدمة.

فإذا بحثنا عن جذر الأزمة الجنسية في المتخيّل الاجتماعي، نجدتها في المجتمعات ذات الأفق المحدود والمنغلقة على نفسها، هي مشكلتها الأساسية، وبيات هذا المتخيّل في المنظومة الاجتماعية يفرز تشوهاً كبيراً في العلاقات بين الرجل والمرأة، ومن ثمّ بين الإنسان والعالم؛ إذ تخضع هذه العلاقات إلى أيديولوجية دينية واجتماعية متعصبة ومترزمة بعقيدتها الطهرانية. يتساءل آلان بيبز: «عندما يجتاز الرجل المرأة في شارع

«إحياءات جنسية متجذرة في اللاوعي البشري نتيجة للكبت في المجتمعات المشحونة بالتخلف، والقصور المعرفي في الوعي المجتمعي والديني»

الستر والفضيلة، لكنها في أعماقها وباطنها لا تُرى إلا موضوعاً لشهوة الرجل، والامتداد الطبيعي لها هو ما نراه عند الكثير من معتنقي التيارات الإسلامية الحالية، من تحريم السلام باليد بين الرجل والمرأة، وكأن السلام ليس سلوكاً اجتماعياً له وظيفته في تسيير التعامل بين البشر»، لا أغامر في القول إن هذا النوع من الاختزال للجسد عند الرجل والمرأة هو تعنيف اجتماعي لكلا الطرفين، فيغدو جسد المرأة موضوعاً لشهوة الرجل، ويغدو الرجل ذا غريزة وحشية لا تنطبق عليه الصفات الإنسانية. المنظومة الاجتماعية والدينية والمناهج التعليمية، هي التي كرس في داخل الرجل ذكورته الغريزية التي باتت تخيف المرأة وتجعلها تتعد بجسدها متجاهلة أنوثتها المطموسة في العادات والمحرمات التي تحتقر الطبيعة البشرية.

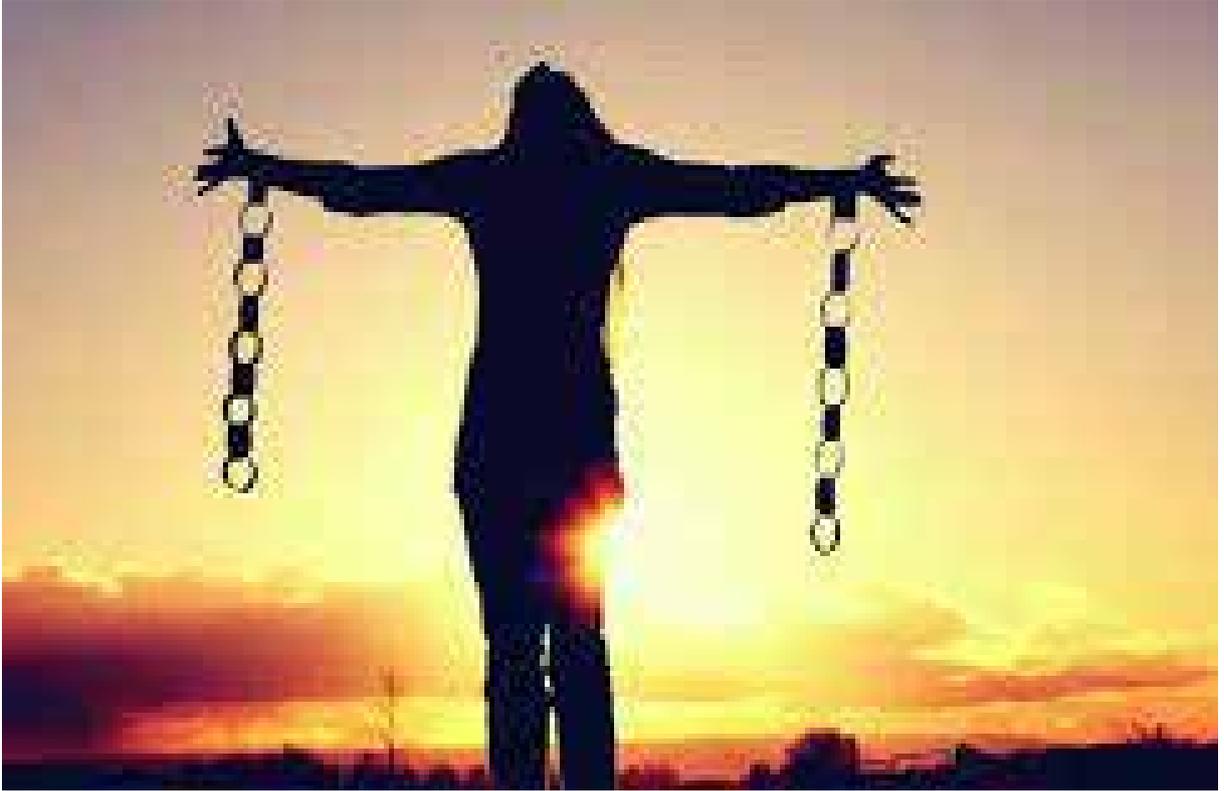
إذا تساءلنا: ما السبب الكامن وراء تلك العادات والمحرمات، هل هي فوبيا الدين والمجتمع من العودة إلى الحالة ما قبل الاجتماعية، أم أن الهوية الدينية والقبلية التي تحمل في طياتها أزمة الجنس والتعصب والتطرف في التفكير، أصبحت هي الغالبة على الهوية الإنسانية المجردة من أي محمول على الإطلاق؟

الجنسي بينهما، هذه الأيديولوجيا هي التي تخلق من الفرد - الإنسان، فرداً مكبلاً ومقيّداً بمحرمات دينية وأعراف اجتماعية، وتجعله غير قادر على التمتع بحريته الشخصية التي هي حق من حقوقه الطبيعية.

كثيرة هي الأحداث الواقعية تثبت تلك الترسبات في الذهن المتدينة، في هذا العصر المتسم بالردة الدينية والنكوص الفكري والعنف الجسدي والنفسي، فعند زيارة الرئيس الإيراني لمتحف باريس طلب من إدارة المتحف تغطية التماثيل التي تعرض أجساد النساء عارية، كتمثال عشتار آلهة الجمال والخصب، ومقابلة المفتي اللبناني في هذا العام للمرشحة الفرنسية لوبين التي طلب منها أن تضع غطاء الرأس، من ثم ألغي اللقاء لعدم تلبية الطلب، كل تلك الأحداث لا تتم إلا عن إحياءات جنسية متجذرة في اللاوعي البشري نتيجة للكبت في المجتمعات المشحونة بالتخلف، والقصور المعرفي في الوعي المجتمعي والديني، وقصور في الوعي التاريخي للحياة الإنسانية.

يذكرنا فؤاد زكريا بالنظرة الدينية الدونية للمرأة بقوله: «... النظرة الدونية للمرأة تبدو في الظاهر لو كانت دعوة إلى

تحرر المرأة من عنفها



القوانين وممارستها ما تزال شاسعة، وميثاق القضاء على سائر أشكال التمييز ضد المرأة أيضاً ما يزال عصياً على التطبيق في معظم المجتمعات المتقدمة. إذا نظرنا إلى وضع المرأة في المجتمعات التقليدية، وإلى أنماط السلوك الاجتماعية التي جعلت منها موضوعاً جنسياً بحثاً، متمركزاً حول الرجل وحول الجسد، والتي أقصتها عن ذاتها الحرة وكيانها المستقل، قد كرستها المرأة في نفسها بطريقة لا شعورية، وباتت تستخدم أمثالاً ومقولات شعبية صنعها الرجال تؤيد دونيتها وتحتم على الرجل إعلاء سلطته

قد تستغرب بعض النساء المدافعات عن حقوق المرأة هذا العنوان العريض، وعلى وجه الخصوص النساء اللواتي يطالبن بالمساواة في الحقوق مع الرجال، واللواتي يعملن في حقل القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، لكن المعايير التي فرضتها المجتمعات التقليدية على المرأة جعلتها تتماهى مع اضطهادها من قبل الرجل وترضى بوضعها المتدني عن وضع الرجل.

لا يزال انتهاك حقوق الإنسان للمرأة أمراً مألوفاً، والفجوة الفاعرة بين إعلان

«على النساء نفس معايير المساواة القانونية في غير الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تكرر استضعاف المرأة»

المرأة وتسقط عنها أنوثتها السحرية، وتجعلها امرأة مسترجلة في مجالات الحياة كافة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وننظر إلى معايير التكافؤ بين الرجل والمرأة في مجال الحياة العامة، وعلى المرأة أن تكون قادرة على صنع القرار والمشاركة فيه نداءً للرجل، مع الحفاظ على أنوثتها الكاملة التي تعطيها الحق الكامل في العيش الحر والكرام، وعليها «أن تنظر بعينها هي إلى العالم الذي يأبى أن يرى فيها غير امرأة» حسب تعبير جورج طرابيشي.

فإذا تحررت المرأة من عقدة النقص التي تواجهها تجاه نفسها أولاً، ثم تجاه الرجل ثانياً، ستنظر إلى العالم برؤية جديدة، لا تعكس أساليب الهيمنة والسيطرة عليها، إنما ستكشف النقاب عن جذور استعبادها وتعريضها حسب تعبير «ستيورات مل»، الذي رأى أن «نظام اللامساواة، الذي يجعل المرأة خاضعة للرجل (لم يكن) نتيجة للتفكير أو التروي أو بعد النظر، أو نتيجة لأية أفكار جماعية، عما هو صالح للمجتمع أو لخير البشرية؛ بل إنه انبثق ببساطة من واقعة أنه منذ الخيوط الأولى لفجر المجتمع البشري وكل امرأة تجد نفسها في حالة عبودية لرجل ما.

وهيمنتها عليها، (إذا ماتت أختك ينسبر عرضك، وإذا مات أخوك ينكسر ظهرك) (موت البنات من المكرمات).

لذا تكمن حرية المرأة في تحررها من عبوديتها الذاتية أولاً، وهو الأهم، وتحرير الرجل من عبوديته لذكورته، هذا هو العنف بعينه، العنف الرمزي الذي يتحدث عنه «بيير بورديو» في كتابه (الهيمنة الذكورية)، «.. ما أسماه العنف الرمزي، هو ذلك العنف الناعم واللامحسوس واللامرئي من ضحاياه أنفسهم (وأنفسهم)، والذي يمارس في جوهره بالطرق الرمزية الصرفة للاتصال والمعرفة، أو أكثر تحديداً، بالجهل والاعتراف أو بالعاطفة حداً أدنى». فالنظام الاجتماعي الذكوري يريد تأكيد الهيمنة وفرضها بصورة مختلفة تتسلل إلى الأجساد وتتغلغل فيها، ومنها إلى المتخيّل الجمعي، وتجعل منها نتيجة طبيعية لحالة معينة، وأنها تمتلك من الشرعية ما يكفي لفرض سلطة القوي وزيادة استضعاف الضعيف. فإذا أردنا ابتكار عالم متغير يعترف بالمرأة على أنها إنسان وليس الآخر المختلف، وليست الكائن الناقص، علينا نحن النساء أن ننسف معايير المساواة القانونية، في غير الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي بدورها تكرر استضعاف

«اضطهاد المرأة لا يأتي من الخارج فحسب؛ بل ينبعث من داخلها، فهي تحمل عوامل تفوقها وانغلاقها وشعورها بالإثم منذ تفتح أنوثتها البيولوجية»

اضطهاد المرأة لا يأتي من الخارج فحسب؛ بل ينبعث من داخلها أيضاً، فهي تحمل عوامل تفوقها وانغلاقها، وشعورها بالإثم منذ تفتح أنوثتها البيولوجية، باعتبارها شرف العائلة الممتدة، فتنكر لأنوثتها، وهذا ما تعاني منه المراهقة في مجتمعاتنا المأزومة، ولا يعاني منه المراهق الذكر، لا نكر أنه مستبطن من الخارج إلى الداخل، لكن المرأة لم تعمل على إخراج ما بداخلها من إمكانيات تكافئ إمكانيات الرجل، اكتفت فقط بالصيحات النسوية وشعارات التحرر، والاسترجال للفت النظر إلى معاناتها، والاعتراف بدورها وأهليتها، لا سيما بعد أن نالت حق العمل والتعلم، ثم حق الاقتراع، وفق شروط المركزية الذكورية وقيمها. أمنا الأنثى من كرّست فينا عبودية المرأة وذكورة الرجل. أشكر الله أنني ولدتُ أنثى.

وقبل ذلك بقرون، كان «ابن رشد» يعتقد أنّ المرأة والرجل يشتركان في النوع والطبع والكفاءات الذهنية والعملية وإن اختلفت عنه في بعض الخصائص والوظائف. وقد عزا فقيه قرطبة حالة التردّي التي كانت تعيشها النساء في المجتمع العربي المسلم آنذاك إلى «تصورات خاطئة موروثّة من ثقافة قبلية أبوية تحرم المرأة من اكتساب الفضائل والمهارات عبر تجربتي التعلم الجاد والعمل الخلاق. وتغيير هذه الوضعية البائسة يقتضي تغيير وتجاوز تلك التصورات الخاطئة والمتحيزة ضد المرأة والتي لا بد أن تورث المجتمع كله الضعف المادي والمعنوي نظراً لكون النساء يشكلن أغلبية المجتمع».

العنف المادي والمعنوي الذي كان ولا يزال يمارس على المرأة، يهينها ويذلّها، ويحول دون تفتح إنسانيتها واستقلال شخصيتها، استبطنته المرأة، على أنه «من طبيعة الأمور»، وراحت تمارسه هي نفسها على بناتها وأولادها، وعلى نظيراتها، على الرغم من تناقضه مع خصائص الأنوثة وحكمتها. فلا يمكن أن تتحرر المرأة من عنف الرجل قبل أن تتحرر من عنفها هي، وقبل أن تعي أنّ العنف نقيض الأنوثة في الرجل والمرأة على السواء، وكذلك كل ما ينجر عنه.

هل حقوق المرأة غير حقوق الإنسان؟!



بين الأقوال والأفعال؛ إذ كلما تزايدت الأقوال وعلت أصوات القائلين والقائلات، يكون الإنسان في حالة يرثى لها، خاصة في المجتمعات المأزومة، اجتماعياً وسياسياً ودينيًا، وعلى وجه أخص، في ظلّ النزاعات والحروب التي شرّدت الإنسان وفتته ووضعتة تحت خط الفقر.

حقوق الإنسان ليست هبة أو منحة من قبل سلطة تشريعية أو تنفيذية أو أية سلطة أخرى، وهذا ما أشارت إليه الأمم المتحدة في إعلانها العام لحقوق الإنسان؛

تتواتر الأحاديث والكتابات حول حقوق الإنسان، وتخصّص كلّها لحقوق الطفل والمرأة، في اليوم العالمي للطفل، وفي اليوم العالمي للمرأة، ما يوحي أحياناً بأنّ حقوق الطفل وحقوق المرأة تستقلّان عن حقوق الإنسان، وليستا حالتين خاصتين من حالاتها، ولسنا نعرف كيف تُصنّف حقوق الشباب والشابات، وحقوق الكهول والعجائز، في ضوء الصيغ العامة للمواثيق والقرارات والإعلانات الدولية، التي تستند إليها الأقوال والكتابات، وقلّما تهتم الأحاديث والكتابات بالهوّة التي تفصل

«عدم إدماج حقوق النساء في منظومة حقوق الإنسان يقي باب التمييز والتعصب الجنسي مفتوحاً على مصراعيه»

تحت أشد أنواع العنف والتشرد والجوع، وقد سقطت عنهم الهوية الوطنية باللجوء والنزوح كما سقطت حقوقهم الإنسانية الطبيعية، بحرمانهم من الحياة التي تليق بالإنسان كإنسان، وسقطت الإرادة الذاتية والإرادة العامة في ظل النزاعات والتسلط المتوحش على إنسانيتهم.

الهوة الفاصلة بين الأقوال والأفعال، التي جعلت «حقوق الإنسان» شعاراً بين شعارات، نشأت أساساً من عدم إدماج حقوق المرأة في منظومة حقوق الإنسان، واعتبارها مجرد مسألة حقوقية مستقلة وهامشية، تتنازعها القوانين الوضعية والشرائع الدينية، وكثيراً ما تأتي معطوفة على حقوق الإنسان (حقوق الإنسان وحقوق المرأة)، بخلاف حقوق الرجال المضمونة، سواء في القوانين الوضعية أو في الشرائع الدينية، فلا تكثر التحفظات والاعتراضات إلا على حرية المرأة ومساواتها بالرجل، في الكرامة الإنسانية والأهلية الاجتماعية، وفي الحقوق المدنية والسياسية، حقوق المرأة خارج منظومة «حقوق الإنسان»، إذ أن النساء خارج الجماعة الإنسانية؛ جنس آخر؛ وعالمهن عالم آخر.

يقول المفكر السوري الراحل، إلياس مرقص: «هناك شرط المرأة، الشرط

فهي لم تقم إلا بإقرار هذه الحقوق وتنظيم ممارستها بعمومها وشموليتها؛ أي إن هذه الحقوق ليست قاصرة على فئة معينة من الأفراد، أو على مكان واحد من العالم، أو في زمان محدد من الأزمنة العابرة والقادمة؛ إنما هي حقوق دائمة ملازمة للجنس البشري في كل زمان ومكان، تنمو وتتطور بنموه وتطوره؛ فهي حقوق طبيعية، تولد مع ولادة الإنسان، وتلازمه مدى الحياة، مثل حق الإنسان في الحياة وحفظ كرامته الإنسانية: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

تقول الناشطة النسائية والأستاذة الجامعية سوزان مولر أكين: «إن الاعتراف بحقوق المرأة بوصفها من حقوق الإنسان، يعني النظر إلى مؤسسات الأسرة والدين والثقافة أو التقاليد في أضواء مستجدة...»؛ أي يجب على المجتمعات والحكومات إعادة النظر في ذواتها ومدركاتها، والانتقال من النظريات القائمة على حقوق الإنسان إلى التطبيق على أرض الواقع، فلم يعد الواقع المعيش مقتصرًا على تعنيف النساء والتمييز ضد المرأة فحسب، (مع أنها في تزايد دائم)، إنما العنف والتمييز يقع على كافة أفراد المجتمعات الخاضعة للاستبداد، الإنسان السوري والإنسان العراقي واليمني والليبي وغيرهم، يرزحون

«انحدار العلاقة بين الرجل والمرأة هو أحد الأسباب المهمة في تدهور الحياة الاجتماعية وفي هشاشة المجتمع وتفككه»

على مصراعيه، وهذان لا ينفصلان عن التمييز الإثني أو الديني أو غيرهما، فالتمييز الجنسي هو أساس جميع أشكال التمييز وأقدمها، وقد تم تكريسه منذ بدايات «الهيمنة الذكورية».

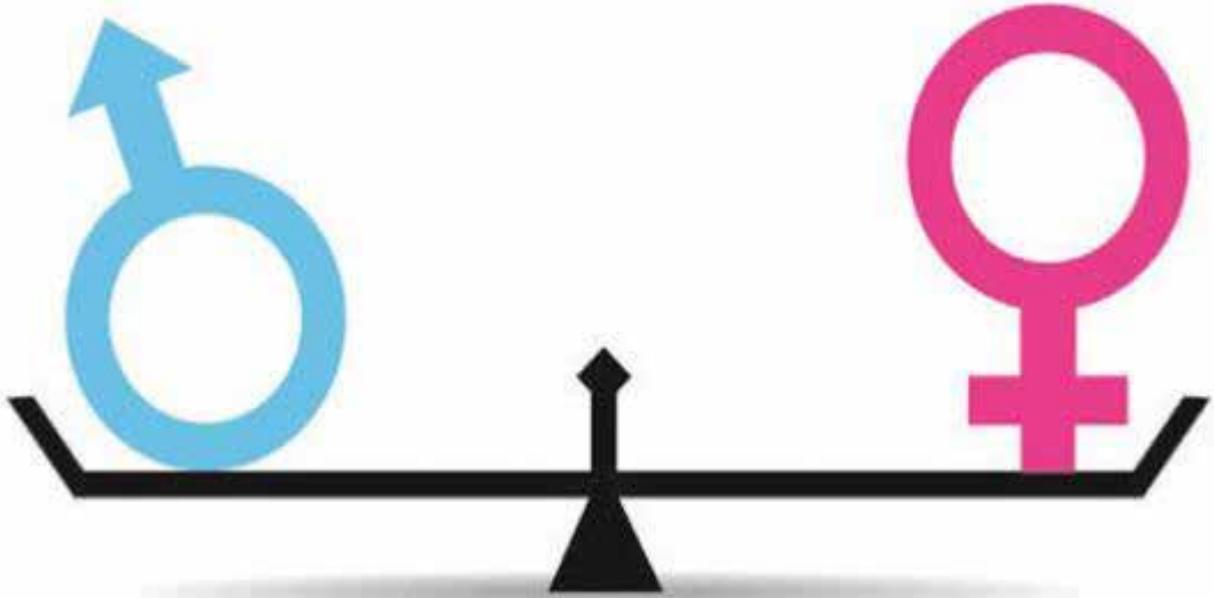
الإنسان هو الإنسان، أينما كان وكيفما كان، انتقاص أيّ حقّ من حقوقه هو انتقاص من إنسانيته وكرامته، وأيّة مصادرة لحرية هي هدر لإنسانيته؛ فحرية المجتمعات وتطورها وتقدمها، مرهون وبشكل حتميّ بحرية المرأة وتطورها وتقدمها، وانخراطها في جميع مجالات الحياة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولا تتحقق حرية المرأة إلا إذا اتسعت مساحة الحريات العامة، وتعززت إمكانات التحوّل الديمقراطي، وقيم العدالة والمساواة، بذلك تتسع المساحة لكلّ فرد من أفراد المجتمع (الأنثى والذكر) للتعبير عن نفسه، وترويج أفكاره والدفاع عنها، وقبول الفكر الآخر والإنسان الآخر، بغضّ النظر عن هويته، أو هويتها، الجنسية، وعن محمولاته/ محمولاتها السياسية والدينية والقومية، لا يتحقق ذلك إلا بدمج حقوق المرأة في منظومة حقوق الإنسان ومعاملة المرأة على أرض الواقع كإنسان، لها ما للرجل من حقوق، وعليها ما عليه من مسؤوليات وواجبات.

النسوي، وتدهوره في وقت مبكر، أي انحدار العلاقة الأكثر طبيعية، والأكثر روحية، بين الإنسان والإنسان، والتي هي معيار الارتقاء المدني والإنساني». إذاً، السبب الأساسي في تدهور الحياة الاجتماعية هو تدهور الشرط النسوي، والنظر إلى المرأة على أنها أقل في كلّ شيء، أقل كرامة، وأقل مكانة، وأقل أهلية، وأقل حرية، وأقل حقوقاً، على افتراض اعتراف المجتمع بكرامة ما للمرأة، سوى كونها أمّاً «وزوجة صالحة»، أو «شرف العشيرة»، بحسب المفكر المصري، مصطفى حجازي، أما المكانة والأهلية والحرية والمساواة فدونها خسر القتاد.

انحدار العلاقة بين الإنسان والإنسان، بين الذكر والأنثى، وبين الرجل والمرأة، هو أحد الأسباب المهمة في تدهور الحياة الاجتماعية، وفي هشاشة المجتمع وتفككه، بدءاً من تدهور حياة الأسرة وهشاشتها وتلككها، وهي أحد الأسباب المهمة لهدر كرامة الرجال وحقوقهم؛ لأنّ الاستبداد السياسي والديني لا ينفصل عن الاستبداد الذكوري؛ فالاستبداد يعامل رعاياه مثلما يعامل الرجال نساءهم، بحسب تعبير الباحث السوري، جاد الكريم الجباعي، في كتابه «فخ المساواة، تأنيث الرجل تذكير المرأة». إنّ عدم إدماج حقوق النساء في منظومة حقوق الإنسان يبقى باب التمييز الجنسي والتعصب الجنسي مفتوحاً

إنّ تدهور الشرط النسوي؛ يعني
تدهور كافة الشروط المدنية والإنسانية،
وتدهور أجيالٍ تقوم على تربيتها امرأة
مضطهدة ومحرومة، ناقصة الأهلية، لا
تملك زمام نفسها، لتعطي ما لديها من
إمكانات في تنشئة الأجيال.

«امرأة بمئة رجل».. هل هو مدح لها؟



الإنسان لم يولد «رجلاً أو امرأة»؛ إنما يولد «ذكراً أو أنثى»، حسب التعريف الجنسي، أو الطبيعة البيولوجية، وكل منهما يحمل في جيناته الخصائص الطبيعية للآخر؛ أي إنّ الذكر يحمل خصائص أنثوية، والأنثى تحمل خصائص ذكورية، والمجتمع هو من يجعل منهما «رجلاً وامرأة»، من خلال توزيع الأدوار والمهام الاجتماعية، حسب الموروث الاجتماعي التقليدي السائد (المرأة للإنجاب والأعمال المنزلية، والرجل للعمل خارج المنزل) فليست كل أنثى امرأة، لكن كل امرأة هي

كثيراً ما نقرأ على المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي قصصاً للنجاح، أما ما يلفت النظر ويعلق في الذهن منها فهو ما يتعلق بإنجاز امرأة أو مجموعة نساء، أما قصة الرجل الناجح أو الشاب فتمر من أمامنا، في الغالب، مرور الكرام بحكم أنها أمر «متوقع» لدى العقل الجمعي لا يجذب الانتباه «لكثرته»! واللافت للنظر أيضاً أن نقرأ إما تعليقاً أو ضمن المنشور عن قصة نجاح المرأة بأنها «بمئة رجل»؛ فهل الرجل هو المثل الأعلى للنجاح؟

«من الصعب الاطمئنان إلى خطاب مناصرة المرأة والاعتراف بتساويها مع الرجل إلا في الحدود الدنيا»

والمهارات بالتعلم الجاد والعمل الخلاق. وخلص إلى أنّ تغيير هذه الوضعية البائسة يقتضي تغيير تلك التصورات الخاطئة والمتحيزة ضد المرأة، والتي لا بد أن تورث المجتمع كله ضعفاً مادياً ومعنوياً، نظراً لكون النساء يشكلن أغلبية المجتمع».

المؤسف أنّ الوضع لم يتغير، منذ أيام ابن رشد، إلا تغييرات طفيفة وفي أوساط اجتماعية وثقافية محدودة. ومن الصعب الاطمئنان إلى خطاب مناصرة المرأة والاعتراف بتساويها مع الرجل، إلا في الحدود الدنيا؛ لأنّ الأوساط المتعلمة والمستنيرة عندنا تقدمية بالجملة ومحافضة بالمفرّق أو بالتجزئة.

الدهشة لنجاح المرأة ووصفها بـ«مئة رجل»؛ وقد تزيد النسبة أو تنقص، هو تذكير رمزي للمرأة، لا تستطيع أن تكون ناجحة بدون أن تتصف بصفات الرجل أو تُقارن به زيادةً أو نقصاناً، وهي محاكاة لنموذج الرجل واقتصار مفهوم النجاح على نجاحه، وهذا أيضاً ما تظنه النساء، فيعلنن من أنفسهنّ نساءً قابلات للتذكير الرمزي، والتنكر لأنوثتهنّ؛ أي لمحاكاة نموذج الرجل، والتماهي به، من جراء استبطان السلطة الأبوية في المجتمعات الذكورية، إضافة إلى اختزال حرية المرأة واستقلالها ومساواتها بالرجل في قدرتها على القيام بما يقوم به الرجل من أعمال وبكل

أنثى، وليس كل ذكر رجلاً، لكن كل رجل هو ذكر.

إنّ الفروق الاجتماعية التي يفترضها المجتمع بين النساء والرجال، ليست مبنية على الفروق البيولوجية أو الجنسية، هذه الفروق تعزز الثقافة التقليدية الاجتماعية بالفروق المورفولوجية (الفروق في الشكل) بين المرأة والرجل، لتبرير التمييز الجنسي، الذي لا يختلف عن التمييز العرقي أو الإثني أو القومي أو الديني - المذهبي أو الطائفي، من هنا انبثق مفهوم «الجندر» أو النوع الاجتماعي لتخليص المجتمعات من تلك النظرة التقليدية؛ لذلك يندهش المجتمع بنجاحات النساء على أنّها نجاحات غير متوقعة أو طفرة، حسب النظرة العامة والسائدة للمرأة على أنّها الأدنى منزلة من الرجل.

لقد اعتبر ابن رشد (١١٢٦ - ١١٩٨) وضع المرأة في أي مجتمع معياراً لقوة المجتمع أو ضعفه، وأنّ المرأة والرجل يشتركان في النوع والطبع والكفاءات الذهنية والعملية، وإن اختلفت عنه في بعض الخصائص والوظائف. وعزا حالة التردّي التي كانت تعيشها النساء في المجتمعات العربية المسلمة آنذاك إلى «تصورات خاطئة موروثية من ثقافة قبلية أبوية تحرم المرأة من اكتساب الفضائل

«وصف المرأة أنّها بمئة رجل تذكير رمزيّ لها أنّها لا تستطيع أن تكون ناجحة بدون أن تتصف بصفاته»

ويمكن أن يعزى جانب من الحياة النوعية للأفراد أو مستوى من مستوياتها إلى المستوى اللاشعوري ومحتوياته الطبيعية أو الغريزية، التي تؤثر في العوامل المعرفية والاجتماعية والأخلاقية، وتتأثر بها، ولكنها تعزز طابعها النوعي، في جميع الأحوال. ومن ثم فإنّ ما هو نوعي في الحياة الإنسانية مؤسس في المستوى الطبيعي أو الغريزي؛ ف نماذج الإدراك البدئية والأنساق الطبيعية، التي تجاوزتها البشرية المتمدنة، تظل راسبة في اللاشعور أو اللاوعي، ويمكن أن تتسرب إلى الوعي في ظروف معينة، كالتى تحيط بنا اليوم؛ إذ يشعر الأفراد أنّ حياتهم مهددة بالخطر في كل لحظة.

فإذا نظرنا إلى التطور التاريخي للمرأة، نراه يمر بكثير من مراحل التمييز والاستغلال، التي كرّست خضوعها وتبعيتها للرجل، وإن كانت قد قامت حركات تحررية تطالب بتحرر المرأة من جميع أشكال التمييز والاستغلال والعنف، ونيل حقوقها أسوة بالرجل، إلا أنّ المرأة لا تزال تعاني مرارة النظرة الدونية إليها، في كثير من المجتمعات، المتقدمة منها والنامية؛ فالمجتمع العربي يمنُّ على المرأة بمقولات ذكورية محضه (المرأة نصف المجتمع.. المرأة زوجة وأم وأخت... الخ) تزيد من إخضاعها وولائها وتبعيتها وامتنانها

ما توكل إليه من مهمات. وهذا معيار دارج لدى بعض الحركات النسائية، تحت شعار: أنا أستطيع ..

وللثقافة التقليدية أثر لا يقل عن أثر السلطة الأبوية في عمليتي المحاكاة والتماهي. وحسب المفكر السوري جاد الكريم الجباعي «إنّ محاكاة نموذج الرجل، على نحو ما ترسمه كل امرأة في ذهنها، يقصر معنى المساواة على المقدرة؛ أي على «التساوي»، بل التكافؤ، في القدرات العضلية والذهنية، ولا يتعداها إلى التساوي في الفرادة الوجودية والكرامة الإنسانية والمكانة الاجتماعية والأهلية القانونية». الأنوثة ليست ميزة للمرأة بعد، مثلما الذكورة ميزة للرجل، ولا تمنحها أي قدر من الذاتية والخصوصية وأي حق في امتلاك ذاتها، وتوجيه حياتها الوجهة التي تريد، لذلك يكون نجاح الرجل أمراً طبيعياً، ونجاح المرأة أمراً مستهجناً.

الهوية الجنسية، التي تحمل سائر العناصر الأخرى للهوية الفردية والجمعية، فتحدد معالم الذات، ليست من منشأ بيولوجي فقط؛ بل تتضافر في تشكيلها عوامل بيولوجية وفسولوجية فطرية ومكتسبة، وعوامل غريزية لاشعورية وأخرى معرفية واجتماعية وأخلاقية.

«لثقافة التقليدية أثر لا يقل عن أثر السلطة الأبوية في عمليتي المحاكاة والتماهي»

للمجتمع الذكر، والزوج الذكر والأب والأخ
الذكر، وتدفعها إلى الانضواء تحت عباءة
الذكورة والاحتماء بها.

وقد أخذت المرأة نفسها تتصالح
مع هذا الولاء فتمارسه على نظيراتها
من النساء، أو في تربيتهن لأبنائهن، وبناتها
خاصة، فتمنح الصبي ذكورة مبكرة، وتعلم
الفتاة ولاءً أعمى للذكر الصغير، وقد
تطرق إلى هذا الموضوع الكاتب الأفغاني،
خالد الحسيني، في روايته «ألف شمس
مشرقة»، وبين كيف تنتقم الأم من زوجها
غير الشرعي عن طريق التنكيل بابنتها،
وتعنيفها جسدياً ولفظياً.

المرأة البصيرة لا ترضى بالموازنة
القائلة: «المرأة الناجحة بمئة رجل» فهو
تمييز ظالم للنساء والرجال، ظالم للمرأة
ياسقاط صفة الذكورة على أنوثتها، وظالم
للرجل بتخفيض إنسانيته إلى ١٪ من امرأة
ناجحة. الإنسانية صفة لا تقبل التفاوت،
فلا تفاوت في الإنسانية، المرأة الناجحة
هي التي تختار عملها اختياراً حراً، وتؤديه
باتقان، بحسب استطاعتها، والرجل الناجح
كذلك.

«رجم ثريا».. متى تتوقف المرأة عن دفع ضريبة التخلف والاستبداد؟



إضافة إلى جماعاتها الخاصة، كحزب الله في لبنان والعراق وغيرهما.

لكن ما إن اتضحت بعض معالمها الظلامية بتصفية القوى الليبرالية والديمقراطية والاشتراكية (حزب توده)، التي شاركت في الثورة، ثم بسعيها إلى «تصدير الثورة» إلى العالم الإسلامي، الذي تُرجم في الحرب العراقية الإيرانية، انفض عنها معظم المثقفين العرب والأوروبيين، وبدأت تظهر أعمال أدبية وفنية في نقدها، من أبرزها فيلم «رجم ثريا».

أحدثت الثورة الإسلامية في إيران العام ١٩٧٩؛ دويماً ثقافياً وسياسياً، تردّد صداه لدى كثرة من المثقفين العرب وبعض المثقفين الأوروبيين، من أمثال ميشيل فوكو وغيره، لظنهم أنّها ثورة شعبية على استبداد الشاه وطغيانه وتبعيته للغرب الإمبريالي، كما أوهمت كثيرين.

كما استقطبت، بلغتها وشعاراتها الدينية بعض جماعات الإسلام السياسي، كالإخوان المسلمين وحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وفصائل فلسطينية أخرى،

«رُجمت الإيرانية ثريا العام ١٩٨٨ فقط لإشباع رغبة زوجها الذكورية بالزواج من فتاة تصغرها سناً»

خمس شخصيات بارزة في الفيلم تتمحور حولها الأحداث: ثريا، وخالتها الزهراء، والملا، والزوج، ورئيس البلدية (رمز السلطة السياسية المتحولة إلى أداة بأيدي الملاي)، تلعب كلها أدواراً أساسية في الحياة العامة في زمان الأحداث ومكانها.

ولكن ما هذه الأدوار؟ الزوج يبتز الملا، ليطاوعه على هواه، فهو الوحيد الذي يعرف أنّ الشيخ كان سجيناً جنائياً، والشيخ (الملا) يبتز المسكينة ثريا لتقبل بالزواج المؤقت منه، وحين ترفض يتهمها بالزنا، والزوج والشيخ ورئيس البلدية معاً يهددون ثريا ومن اتهمت بالزنا معه للاعتراف بذنبهما، وامرأة واحدة (الزهراء) تحاول أن تقف في وجه السلطة، فتتكسر.

«لا تكذب وأنت تحمل القرآن بيدك»؛ هذا ما قالته «الزهراء» للملا (الشيخ)، فأجابها بالتهديد والوعيد، وحين نفذ تهديده برجمها قال على الملا: «نحن ننفذ شرع الله»، فهتف جميع أهل القرية: الله أكبر، إعدام، إعدام.

جعل الفيلم مسألة اضطهاد المرأة وإذلالها وإباحة قتلها موضوعه الرئيس، واتخذ من الرجم، غير المعمول به في الواقع، رمزاً للتعسف والاستبداد، كما

«رجم ثريا» فيلم إيراني مبني على قصة واقعية، جرت أحداثها في قرية من ريف طهران تدعى «كوباي»، تسربت القصة من إيران عن طريق صحفي إيراني فرنسي هو «فريدوني ساهيب جام»، روتها له سيدة شجاعة هي «الزهراء»، كانت قد وعدت ابنة أختها المغدورة «ثريا»، أن يعرف العالم بقصتها، وقد تكون تسمية البطل المغدورة على اسم زوجة الشاه (الإمبراطورة ثريا) إشارة إلى روح الانتقام من العهد الإمبراطوري «الفاسق».

الفيلم من إنتاج أمريكي، تداولته السينما الغربية منذ العام ٢٠٠٨، ثم بدأت في تداوله منصات التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت، إلى أن وصل إلى بعض دور السينما في البلدان العربية، وقد منعتة بعضها.

رُجمت ثريا بغير ذنب في العام ١٩٨٨؛ فقط لإشباع رغبة زوجها الذكورية في الزواج من فتاة صغيرة من طهران، عاصمة الثورة، ولأنّها رفضت الزواج المؤقت (زواج المتعة) من الملا، الذي يمثل السلطة المركزية في طهران، فتواطأ الزوج والملا على تليفق تهمة «الزنا» التي عقوبتها الرجم، وحبكها باتهام الزوج واعتراف الزاني المفترض وشهود الزور.

«لا تختلف قصة «ثريا» عن «هياتيا» عالمة الرياضيات الشهيرة التي سحلها أعوان الكنيسة منذ قرون»

على الرغم من أنّ الرجم غير معمول به فإنّ كتب التفسير (والتفسير اجتهاد بشري) تبيحه، بموجب حديث نبوي شريف ، فقد جاء في تفسير الآيتين الثانية والثالثة من سورة النور: «الزانية والزاني، فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين»، أنّ الرجم حد من حدود الله مع أن الآيات القرآنية لا تقضي بالرجم، هذا قد يفسر وضع الأحاديث على لسان النبي عليه السلام إما لتبرير سياسات الحكام وإما لإحكام السيطرة على عقول الناس وضمائيرهم، على حساب المرأة أضعف شرائح المجتمعات الذكورية.

لا تختلف قصة «ثريا» عن قصة «هياتيا»، عالمة الرياضيات الشهيرة التي سحلها أعوان الكنيسة منذ قرون أمام عامة المجتمع آنذاك، فهي تثبت أن النساء يجب قتلهنّ إن خرجن عن طاعة النظام الاجتماعي الذي وضعه الرجال بحجة الشريعة الدينية، مهما بلغن من العلم، ومهما بلغن من مراتب أخرى، فهنّ في

أنّه وُفق في الإشارة الرشيقة إلى تغيُّر مبادئ السلطة (من سلطة القانون الذي يسري على جميع المواطنين والمواطنات بالتساوي، ويخلو من عقوبيتي الجلد والرجم) إلى سلطة الملالي التعسفية التي يمارسونها باسم الإسلام، وإلى أنّ الملالي صارت لهم اليد العليا في جميع مجالات الحياة، على الرغم من سقوطهم الأخلاقي. كما أنه اختار الرجم، الذي يفترض أنه عقاب للزاني والزانية، بغية إبراز بعض جوانب الظلمية والاستبداد في الحياة الاجتماعية والسياسية بعد الثورة الإسلامية.

ولم يهمل الفيلم نقد صورة المجتمع الذي جرّته الثورة إلى مستنقع التعصب والعنف والفساد، لكن كاتب السيناريو ومخرج الفيلم، لم يشيرا ولو إشارة إلى أن الرجم والجلد غير معمول بهما إلا افتراء، لأن النص القرآني اشترط شروطاً صارمة لإثبات الزنا، تجعل إثباته عسيراً جداً، إن لم نقل مستحيلاً، لذلك اكتفت بعض المجتمعات بغسل عار الزانية بالدم وفق ما سمي «جريمة الشرف»، وهذا النوع من «الرجم» لا يزال سارياً.

«نقد فيلم «رجم ثريا» صورة المجتمع الإيراني الذي جرّته الثورة إلى مستنقع التعصب والعنف والفساد»

أحسن الأحوال «حريم»، ومفردتها «حرمة» أي: «ما لا يحلّ انتهاكه من ذمةٍ أو صحبة أو غير ذلك» كما ورد في المعاجم.

ثقافة الحريم بدأت في حضارة الفرس؛ التي فرضت اللثام على المرأة كي لا تدنس النار المقدسة بأنفاسها، حسب تعبير الدكتور محمد شحرور مروراً بحكم الكنيسة التي أعدمّت خمسة ملايين امرأة على مدار ثلاثة قرون، فليس غريباً أن تُرجم امرأة في بلدٍ يحمل ثقافة غابرة تقدس الرجل وتدنس المرأة، وإن ادعت خلاف ذلك.

حتى متى يترصد «شهر يار» المرأة العربية باسم الشرف؟



والمجتمع، وفي قواعد بناء السلطة وطبيعة الدولة، اهتمامها بوصف مظاهر الاضطهاد والحرمان من الحقوق والتنديد بها. وقلما اهتمت بالبحث عن أسباب القمع والاضطهاد والحرمان، اهتمامها بمزاعم «حرية المرأة في الإسلام»، وهي لم تتعد بعض النصوص إلى الممارسة الاجتماعية.

لذا لم تنته إلى بلورة رؤية، في ماهية السلطة، التي تقمع وتضطهد وتحرم، وجوب ديمقرتها وأنسنتها وتوزيعها توزيعاً عادلاً بين الذكور والإناث، في الأسرة والمجتمع والدولة، ولم تدمج قضية المرأة

الكتابة في موضوع المرأة ليست بالجديد، فمنذ عقود طويلة، إن لم نقل منذ قرون؛ وباب البحث في موضوع المرأة ومكانتها في الحياة العامة مفتوح أمام الباحثين، والمفكرين، للنقاش والحوار والجدل، وكذلك مشاركتها في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والسياسية والدينية في المجتمعات كافة بوجه عام، وفي المجتمعات التقليدية، بوجه خاص.

فقلما اهتمت الدراسات والبحوث المتعلقة بتحرر المرأة بأثر اضطهاد النساء في حياة الفرد، الذكر والأنثى، وحياة الأسرة

«قلما اهتمت الدراسات والبحوث المتعلقة بتحرر المرأة بأثر اضطهادها في حياة الفرد والأسرة والمجتمع»

ليس للشرف في المجتمعات الذكورية وثقافتها من معايير أهم وأسمى من ولاية الرجال على النساء والسيطرة عليهن، وهذا مما يدعو إلى التساؤل: هل استقلال المرأة وحريتها وولايتها على نفسها تتلم شرف الرجل وشرف العشيرة، وتحط من شأنهما؟ وهل الهيمنة الذكورية هي التي تختبئ خلف وصف المجتمعات الغربية، التي نالت فيها المرأة حريتها واستقلالها وجميع حقوقها، بالانحلال الأخلاقي؟ فهو يسعى الآن في تلك الثقافة إلى ترسيخ تفوق الرجل على المرأة، بل يسعى إلى النكوص الأخلاقي على جميع المستويات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية)؛ أي نكوص إلى عهد الحكم الكنسي وما قبله بقرون، فقد تكرر في مختلف البلدان العربية، قتل النساء بحجة الدفاع عن الشرف.

في عهد الحكم الكنسي قُتلت «هياتا» عالمة الرياضيات والفيلسوفة الشهيرة، والتي سحلتها أتباع الكنيسة أمام أفراد المجتمع آنذاك، ليس بحجة الشرف وحسب، إنّما خوفاً من أن يستنير أفراد المجتمع من علمها واستنارتها، وحفاظاً على هيئة السلطة الكنسية من الانهيار، ليثبتوا لهم ولهنّ أنّ النساء هنّ نساء يجب قتلهنّ إن خرجن عن طاعة النظام الاجتماعي الذي وضعه الرجل، مهما بلغن

لا في منظومة حقوق الإنسان، ولا في مبادئ المواطنة المتساوية. لذلك تحولت القضية إلى شعار وأدلوجة، أو إلى طوبى، بتعبير عبد الله العروبي، الذي ربط قضية الحرية بالإصلاح السياسي، وتجاوز الأرثوذكسية.

وضع المرأة في مجتمعاتنا لم يتغير إلا قليلاً قياساً بوضع المرأة في المجتمعات المتقدمة، فإذا انطلقنا من النظام الاجتماعي، يتبين أنه ما زال قائماً على الأعراف التمييزية والتفاضلية بين الأنثى والذكر، وما زال يعتبر الأنثى شرف الرجل وشرف العائلة أو العشيرة، فلا ينظر هذا النظام إلى كفاءتها المهنية أو قدراتها الذهنية، المساوية لكفاءة الرجل وقدراته. أما القانون في هذه المجتمعات فهو امتداد للعرف الاجتماعي والسلطة الدينية والسياسية القائمة على التمييز بين الذكر والأنثى أيضاً؛ فالعرف الاجتماعي الذي يشرّع قتل المرأة بحجة الشرف، يتوازى مع وجوب رجمها في نظر فقهاء الشريعة، ويتوازى مع القانون في التخفيف من عقوبة القاتل بحجة الشرف أو الفعل المنافي للحشمة، مع العلم أنّ العرف الاجتماعي والفهم الديني لا يحاسبان الرجل كما يحاسبان المرأة على تلك الأفعال التي يعدها العرف والقانون الذكوري أفعالاً شائنة.

«وضع المرأة في مجتمعاتنا لم يتغير إلا قليلاً قياساً بوضعها في المجتمعات المتقدمة»

والعمل به، وتقول الإحصائيات بأن تسع نساء قتلن في إحدى المحافظات السورية خلال عام ٢٠٢٠، مع العلم أن عدد سكان المحافظة لا يتجاوز نصف مليون نسمة، فإذا استمرت جرائم الشرف على هذا النحو في مجتمعاتنا المتخلفة، سنسجل رقماً قياسياً وندخل كتاب «غينس» وبذلك نكون قد تفوقنا على الكنيسة في السلطة الموكولة إلى رجالنا الأكارم.

السلطة الاجتماعية والسلطة الدينية، هما امتداد للسلطة السياسية، التي تميّز في قوانينها بين الرجل والمرأة، فتعتبر المرأة نصف الرجل، ونصف مواطنة، لكن عندما يتعلق الأمر بالشرف؛ تكون المرأة هي العائلة بأكملها والعشيرة بعنفوانها.

القيود الاجتماعية الصارمة أو المورثة، يجب أن تُستبدل بها قوانين وضعية عامة تسري على جميع أفراد المجتمع بالتساوي، وبلا أي تمييز بسبب القوة والثروة والجاه، أو التمييز الجنسي أو الديني أو العرقي أو السياسي، مع أنّ القيم الاجتماعية العامة متشابهة في غالبية المجتمعات، كما أنّها تندرج جميعها تحت مفهوم القيم الإنسانية، وهذا ما حدث في المجتمعات المتقدمة التي يسودها القانون. لكن المجتمعات المتأخرة، التي ضعفت فيها

من العلم، ومهما بلغن من مراتب أخرى، فهنّ في أحسن الأحوال «حريم»، مفردها «حرمة» والحرمة هي: «ما لا يحلّ انتهاكه من ذمة أو صحبة أو غير ذلك» كما ورد في قاموس اللغة العربية.

ثقافة الحريم بدأت في حضارة الفرس؛ حيث فرضت على المرأة اللثام كي لا تدنس النار المقدسة بأنفاسها، حسب تعبير الدكتور «محمد شحرور» مروراً بحكم الكنيسة التي أعدمت خمسة ملايين امرأة على مدار ثلاثة قرون، منهنّ الطبيبات وعالمات في الرياضيات والفلك، ومحبات للطبيعة، وفنانات، وذلك بتهمة السحر والشعوذة كما ورد على لسان «دان براون» في روايته «سيفرة دافنشي»، وكما ورد في حكايات «ألف ليلة وليلة» قتل الكاتب جميع الفتيات انتقاماً لذكورة شهریار، ثم أنقذ البقية باستنارة «شهرزاد» وأعادها في نهاية المطاف إلى بيت «الحريم».

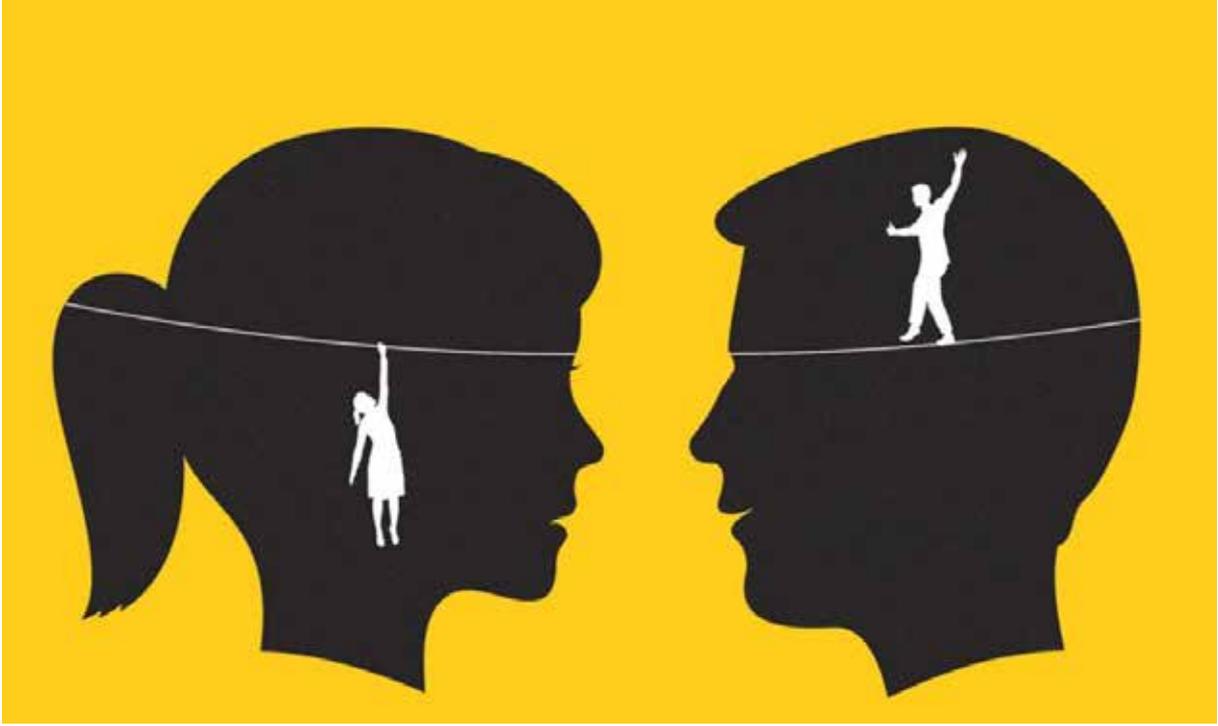
فما زال «شهریار» يكمن في عقول الكثيرين من الرجال والكثيرات من النساء إلى يومنا هذا؛ فنرى حالات قتل النساء تزداد بحجة الشرف وأكثرها في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة، إذ يزداد تشبث الأفراد بالطائفة والعائلة والعشيرة في أثناء الحرب، فيزداد التعلق بالموروث

«ليس للشرف في المجتمعات الذكورية وثقافتها من معايير أهم وأسمى من ولاية الرجال على النساء»

قوة الأعراف والعادات والتقاليد، وخضعت للاستبداد المحدث؛ صارت كالغراب الذي أراد أن يقلد مشية الحجل، فنسي مشيته ولم يتقن مشية الحجل.

المجتمعات المحكومة بالاستبداد ، يضعف فيها الوازع الاجتماعي والوازع الديني والوازع الأخلاقي عموماً، ولا تطبق فيها القوانين الوضعية إلا على الضعفاء، «المستبد عدو الحق، عدو الحرية، وقاتلها، والحق أبو البشر والحرية أهم، والعوام صبية أيتام نيام لا يعلمون شيئاً، والعلماء هم أخوتهم الراشدون، إن أيقظوهم هبوا، وإن دعوهم لبوا، وإلا فيتصل نومهم بالموت»، حسب تعبير الكواكبي.

جدلية الذكورة والأنوثة .. إلى متى؟



الإنسان (ذكر وأنثى)؛ بل هو مكمل لإنتاج الطاقة الحيوية فيه.

الفروق الشكلية بين الأنثى والذكر تنحو باتجاه الأفكار الاجتماعية التي أعلت من شأن الذكورة، ووصفت المرأة بالسلب على أساس عضوي، علماً بأنها معقولات أولية للمفهوم البيولوجي؛ لعلم حضوري لا يحتاج إلى كاشف أو برهان على وجوده، ولا يستوجب التشكيك أو التصديق، إلا أن العوامل الاجتماعية التي تجمعت في المركزية الذكورية، كما طرحها جورج طرابيشي، جعلت من العلم الحضوري

الأنوثة والذكورة؛ شكلان بيولوجيان من أشكال الطبيعة الحية، ولكل منهما جملة من الخصائص موجودة في كل ذكر وفي كل أنثى من الكائنات الحية، لكن المجتمعات التي أنشأها البشر بأنفسهم، بخلاف بقية الكائنات الحية؛ جعلت من الأنثى امرأة ومن الذكر رجلاً، وامتد هذا التمييز إلى تمييز آخر، من خلال الوعي الجمعي والأفكار النمطية التي حدت الفروق بين الرجل والمرأة، على أساس بيولوجي محض، وارتكزت جميع تلك الأفكار على الشكل الفيزيائي عند الذكر والأنثى، مع أنه كأي جهاز آخر في جسم

«المجتمعات التي أنشأها البشر بأنفسهم بخلاف بقية الكائنات الحية جعلت من الأنثى امرأة ومن الذكر رجلاً»

الموجود بحالته الطبيعية، لتصبح ذكراً مُعترفاً به اجتماعياً، تثبت هويتها الجنسية المضطربة في حال من الأحوال؛ أي في غياب العدالة المجتمعية التي تقضي إلى نسق أفقي للعلاقة بين الرجل والمرأة، وتلغي وهم التناقض المطلق بين الذكورة والأنوثة؛ الذي أرسته الهيمنة والسلطة، لتكوين هوية المجتمع الجنسية، تقول ميليسيا هاينز: «..اضطراب الهوية الجنسية، أي إصرار الأنثى على تعريف نفسها بأنها ذكر ورغبتها في التحول إلى ذكر، أو العكس، يجب أن تقوم دليلاً، لا على نسبية الفروق فقط، بل على وحدة الأنوثة والذكورة أساساً».

ويعلق بيير بورديو بقوله: «ليس من قبيل الصدفة أن تتسلح فرجينيا وولف عندما ترغب أن تترك ما تسميه بـ«السلطة التنويمية للهيمنة» معلقاً بمماثلة إثنوغرافية، تربط توليدياً فصل النساء بطقوس مجتمع متقدم Archaïque»، فتقول: «من المحتم أن نعتبر المجتمع مثل مكان للتأمر يتطلع الأخ الذي يملك الكثير من مبررات احترامه في الحياة الخاصة، ويفترض مكانه ذكراً متوحشاً ذا صوت مزجر وقبضة قاسية، والذي يرسم بالطبشور إشارات على الأرض بطريقة صبيانية لخطوط الفصل الصوفية تلك التي تثبت فيها الكائنات البشرية

علماً حصولياً امتدّ بالنقص البيولوجي، على افتراض وجوده، إلى نقص في العقل والدين عند المرأة، وحرمانها من التمتع بالفضاء الإنساني الذي يتمتع به الرجل؛ فنحن إذًا أمام أحكام وتصنيفات ذكورية تنشق منها الأحكام وتبني عليها المواقف.

«في كل رجل أنثى، لكن نفس الرجل كانت مسرحاً لصراع شبه أبدي بين المبدأ المذكر والمبدأ المؤنث، بين الفعل في العالم وبين القبول بالعالم». «الأنثى» البيولوجية في نفس الرجل «صورة ذهنية دائمة الحضور، فهي «نرسيسته، جنّية إغرائه»، بحسب تعبير طرايشي؛ إذ هي البحيرة الساكنة التي يرى الرجل من خلالها جرحه الفاجر، من هنا يبدأ موت جسده الداخلي؛ وينبت له جسد خارجي ينظر إلى العالم من خلاله، عالم مليء بالنساء، «اللارجل هو المؤنث أو بالأحرى المخنث».

من هذه النقطة أيضاً تبدأ المرأة في البحث عن بديل لأنوثتها المستلبة؛ فيدور الصراع بينها وبين أنوثتها اجتماعياً؛ حيث الرجل أعلى منزلة من المرأة في الأيديولوجية الاجتماعية الرثة، بحسب طرايشي، فتتجه نحو الرجولة لإثبات وجودها المستلب، تحاول أن تنمي في داخلها عنصر الذكورة

«مفهوم الأثوية الذي ابتكره يونغ ومن تبعوه يساعدنا على تفريق «المبدأ الأثوي» عن التصور السطحي للأثوية»

«relatedness» الأثوي، واللوغوس؛ وهو مبدأ الاهتمام الموضوعي الذكوري، واعتبرهما مبدأي السلوك.

مفهوم الأثوية الذي ابتكره يونغ، ومن ترسّموا خطاه، أو نهجوا نهجه، يساعدنا على تفريق «المبدأ الأثوي» عن التصور السطحي للأثوية؛ فالأثوية «هي القوة النمطية الأصلية للترابطة، التي تحملها النساء، (أو تكون أظهر لدى النساء منها لدى الرجال)، القوة التي تجذب الناس وتربطهم معاً. ففي معراج الناس نحو الكلية «Wholeness» يتكامل الرجال مع الجانب الأثوي في نفوسهم، وتتكامل النساء مع الجانب الذكوري في نفوسهن»، بحسب يونغ. هل يمكن افتراض أنّ الذكورة تحلّل والأثوية ترُكّب، وأنّ هاتين العمليتين اللتين تقوم بهما المرأة، مثلما يقوم بهما الرجل تدلان على تكامل الأثوية والذكورة، أم أنّ الأثوية هي قوة الترابط التي تعين نسق التنظيم الذاتي للكائن؟

بطريقة جامدة ومنفصلة واصطناعية. في تلك الأمكنة يستمر الذكر في طقوسه الصوفية، وقد تحلى بالذهب والأرجوان... فيما نحن نساءً» هـ» يُغلق علينا في منزل العائلة، من دون أن يكون مسموحاً لنا المشاركة في أيّ من المجتمعات العديدة التي يتشكل منه مجتمعه».

تلقي نساء وولف مع «حريم» فاطمة المرينسي، التي لم يرغب عن أدبياتها، إلا في صفحات قليلة، مفهوم الحريم: «الحريم مفهوم مكاني، هندسته المعمارية تتوزع في قسمين اثنين: فضاء داخليّ أثويّ مستتر ومحزّم على كل الرجال ماعدا السيد، وفضاء خارجيّ مفتوح على كل الرجال ما عدا النساء».

إنّ لبّ المسألة؛ هو تسلط الرجل على المرأة وإخضاعها لمشيئته؛ وتسلط القلة على الكثرة من الرجال والنساء؛ في مجتمعات خضعت بكاملها للسلطات الديكتاتورية المستمرة في القهر والاستبداد، لإنتاج إنسان (ذكر وأنثى)، مقهور ومهدور، بحسب تعبير مصطفى حجازي.

وصف يونغ نمطين مجردين للسلوك الإنساني، ليسا متواشجين بالجنوسة التشريحية؛ الإيروس، وهو مبدأ الترابطية

هل الاغتصاب حادث عارض في مجتمعاتنا؟



على الضحية، وبالتالي على المجتمع بشكل عام؟ فما هي الأسباب الكامنة وراء هذا الانحراف الأخلاقي في مجتمعاتنا؟

الاغتصاب؛ ليس جريمة فردية، إنَّها جريمة مجتمع موبوء بالتخلف والجهل والمرض النفسي، جريمة قانون لا يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأنثى والذكر، جريمة السلطة السياسية التي تستبد بالإنسان المحكوم بالقهر، واستبداد السلطة الدينية التي تحكم بالكبت والتستر على مثل تلك الجريمة خوفاً من الفضيحة التي تُضعف شعور

بات من المحتمل أن يستفز بعضنا سماع ولادة طفلة «أنثى» في مجتمعاتنا، أو أن تستنفر مشاعرنا خوفاً على ما ستلاقيه بطفولتها أو صباها من أهوال ومعاملة مشينة، فسماعنا لكلمة اغتصاب؛ تحفر في نفوسنا مجرى عميقاً من الألم، فكيف لو سمعنا أو قرأنا عن اغتصاب طفلات لا تتجاوز أعمارهنَّ الخمس أو سبع سنوات؟! هل بلغت مجتمعاتنا هذا الحد من الترهل الأخلاقي والقانوني حتى صار الاغتصاب حادثاً عارضاً يمر من أمام القانون من دون أن يُنظر إليه بعمق، ومن دون أن يحسب تأثيره النفسي والجسدي

«لاتزال بنى المجتمعات المتخلفة قائمة على البطيركية الذكورية وثافتها المعرفية بعيدة عن الاعتراف بالأنثى وحريتها وحقوقها»

لا تخلو المجتمعات المتقدمة أيضاً من الانحراف والجرائم؛ وهذا ما أشار إليه عدد كبير من علماء الاجتماع، فذهب عالم الاجتماع الشهير، أنتوني غدنز، إلى دراسة الانحراف وتحليله، ونمذجة المنحرفين والمجرمين، على أنهم نماذج قابلة لاستقطاب من لديه القابلية للانحراف، على الرغم من صعوبة دراسة هذا المفهوم، حسب تعبيره، فيعرف الانحراف على أنه: «عدم الامتثال» أو «عدم الانصياع» لمجموعة من المعايير المقبولة لدى قطاع مهم من الناس في الجماعة أو المجتمع؛ «ولا يمكن أن نضع خطأً واضحاً وفاضلاً في أي مجتمع بين المنحرفين من جهة والممثلين من جهة أخرى.. وينبغي الإشارة إلى أن مفهومي الانحراف والجريمة ليسا مترابطين ومتطابقين في المعنى والأثر والنتائج، رغم أنهما قد يكونان مترابطين ومتداخلين أحياناً».

هذا يعني أن الناظم الاجتماعي هو ناظم أخلاقي وليس قانونياً، يستطيع أن يعاقب على الانحراف، وليس كل منحرف هو مجرم، لكن قد يقود الانحراف إلى ارتكاب الجريمة؛ كمدمن المخدرات، على سبيل المثال، يمكن أن يقتل ويغتصب، ويتأثر هذا الناظم أو المعيار الاجتماعي

الأمة، جميع تلك السلطات، هي المسؤولة مسؤولة كاملة عن انتشار الجرائم وانحراف الشباب الضائع نتيجة استبدالها والاستمرار في قهره وتهميشه، مضافاً إليها المجتمع الذي يضع قوانينه الجائرة بحق الأنثى؛ والذي أعطى الحق للذكر بالقول وللأنثى بالسمع والطاعة.

لا تزال بنى المجتمعات المتخلفة قائمة على البطيركية الذكورية، وثافتها المعرفية بعيدة عن الاعتراف بالأنثى وحقوقها وعلى أنها كيان حر ومستقل بذاته، تلك الثقافة بعيدة عن حمايتها من الاعتداءات والانتهاكات، ولا سيما التي تشمل التحرش والاعتصاب والاستغلال الجنسي.. إلخ، فالطفلة جنى المصرية، ومها العراقية، وأماني التونسية، بالإضافة إلى الفتيات اليافعات مثل سارة السعودية التي قُتلت أثناء تأديتها الصلاة التي هي ركن من أركان الدين، وإسراء الفلسطينية، وساندي السورية، جميعهن تعرضن للاغتصاب أو التحرش أو الاشتهاء في سلوكهن على أنه لا يتماشى مع قوانين العائلة والعشيرة والأمة، منهن من قتلن بأيدي أقربائهن الذكور ومنهن من تسترت العائلة على اغتصابهن خوفاً على نفسها من التشوه الأخلاقي المرتبط بالأنثى فقط.

«المجتمعات المحكومة بالاستبداد يضعف فيها الوازع الاجتماعي والديني والأخلاقي عموماً»

الزاويتين معاً، وإلا تظل الاعتداءات وآثارها جزءاً لا يتجزأ من البنية المعرفية والثقافية والنفسية والأخلاقية لكل من المعتدي والمعتدى عليها أو عليه، وتظل المشكلة الأخلاقية مطموسة ومسكوتاً عنها قانونياً وسياسياً واجتماعياً ودينيّاً، على الرغم من انتشارها بشكل أو بآخر في المؤسسات الثقافية والتعليمية والسياسية والدينية وفي مجالات العمل، إن لم يكن بالاعتصاب، فالتحرش موجود وبكثرة، وتزداد في البلدان التي تشهد نزاعات داخلية مثل «سوريا والعراق واليمن» وفي غير مكان من العالم.

خلاصة القول؛ إنّ المجتمعات المحكومة بالاستبداد، يضعف فيها الوازع الاجتماعي والديني والوازع الأخلاقي عموماً، ولا تطبق فيها القوانين الوضعية إلا على الضعفاء، «المستبد عدو الحق، عدو الحرية، وقاتلهماء، والحق أبو البشر والحرية أهمهم، والعوام صبية أيتام نيام لا يعلمون شيئاً، والعلماء هم أخوتهم الراشدون، إن أيقظوهم هبوا، وإن دعوهم لبوا، وإلا فيتصل نومهم بالموت» حسب تعبير عبد الرحمن الكواكبي في كتابه الأشهر «طبائع الاستبداد».

بتوزيع السلطة والقوة والنفوذ على الخارطة الاجتماعية؛ فالفرق بين الانحراف في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة؛ أنّ الأولى لا تستر على الاعتداءات أولاً، وتحرمها أخلاقياً ثانياً، وتجزمها قانونياً ثالثاً، وتعاقب المعتدين عقوبات رادعة رابعاً، في حين تستر المجتمعات التقليدية على الاعتداءات، وتفرض كتمانها على الضحايا، بسلطاتها الناعمة، أو خوفاً من الفضيحة، وتكتفي بتجريمها أخلاقياً، على الصعيد النظري، دون تجريمها قانونياً، في معظم الحالات، وأخطر ما في الأمر هو التستر على الاعتداءات وإسكات الضحايا وإعفاء المعتدين من العقاب.

إنّ الكشف عن العيوب والأمراض، التي تصيب الجسم الاجتماعي، فتهدد سلامته، وتضعف مناعته الأخلاقية، فتفضح الاعتداءات، أو تعلنها على الملأ، وتدعو الأفراد إلى الاعتراف بما مارسوه أو بما مورس عليهم من اعتداءات، يحرر الضمائر الفردية ويحرر الضمير الجمعي أيضاً، فيجب أن يعترف المعتدي بفعلته اجتماعياً كما تعترف أو يعترف المعتدى عليها أو عليه، لأن الاعتصاب يقع في بعض الأحيان على الأنثى والذكر، لا يكون اعتداء إلا بوجود معتدٍ ومعتدى عليه أو عليها، لذلك تجب معالجة الاعتداء من هاتين

هل المرأة أكثر استجابة للخطاب الديني من الرجل؟



الواجبات الأخلاقية والالتزامات القانونية،
فمن البديهي والثابت أنّ جميع الأفراد
(إنثاءً وذكوراً) في كافة المجتمعات
مختلفون ومختلفات، في طرائق التفكير
والإدراك والفهم، ومدى الاستجابة للأفكار

إنّ معيار تقدم مجتمع ما أو تخلفه؛
هو نظرتة إلى المرأة وطريقة تعامله معها
وتفهمه لقضاياها على أنّها مساوية للرجل
في الحقوق المدنية؛ الاجتماعية والاقتصادية
والثقافية وفي الحقوق السياسية، وكذلك في

«اعتادت المجتمعات المتأخرة على تقديس السلطة بجميع أشكالها العائلية والدينية والسياسية والذكورية»

والتمييز بين الأنثى والذكر، مما تركز وتجذر هذا التمييز في ذهنية الأفراد وبالتالي في الذهنية المجتمعية.

الخطاب الديني هو خطاب سلطة بوجه عام، والسلطة الدينية هي دعامة السلطة السياسية وعماد السلطة الذكورية، ويحمل في طياته افتراضات مسبقة أو مسلمات بأن جوهر الأديان لا يمكن تعديله حسب المتغيرات الزمانية أو المكانية لدى المجتمعات؛ وعلى ضوء هذا الخطاب تكون النساء أكثر استجابة له من الرجال؛ لأن الدين من وجهة نظر النساء هو وعد بالخلاص، تماماً كما كانت الشيوعية في نظر الفقراء والطبقة العاملة، إضافة إلى ذلك تنظر النساء إلى الدين على أنه السبيل الوحيد للاعتراف بأهليتهن الاجتماعية: بنات مطيعات، وزوجات مصونات، وأمهات فاضلات، وجميعهن موعودات بالجنة، فخرج المرأة على الأوامر والنواهي الدينية، مثل خروجها على العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، وهذا الأمر غير مقبول دينياً واجتماعياً، ويعرضها لعواقب وخيمة، من ثم يجردها من الشرف والكرامة حتى من قبل بنات جنسها، ويمكننا القول إن تدين النساء وامثالهن للأوامر والنواهي الدينية، جعلهن مؤتمنات من المجتمع على تربية

والمعتقدات، سواء منها الاجتماعية أو الدينية أو السياسية، على الرغم من ترابط هذه الأفكار والمعتقدات.

السؤال المطروح أعلاه ينطوي على افتراض أن النساء أكثر استجابة للخطاب الديني وأكثر تأثراً به من الرجال. ومن الصعب الجزم في مسألة الإيمان؛ لأنه من قضايا الضمير، ولا يتجلى إلا في السلوك والعلاقات المتبادلة بين الأفراد، لكن الرائد الأساسي هو ما يقدمه الخطاب الديني لكل من الرجال والنساء، ففي حين يحض النساء على العفة والطاعة والتماس مرضاة الرجل، يعزز سلطة الرجال على النساء والذكور على الإناث.

فقد اعتادت المجتمعات المتأخرة على تقديس السلطة بجميع أنواعها وأشكالها؛ السلطة العائلية، والسلطة الدينية، والسلطة السياسية، ومن ثم، السلطة الذكورية التي تسم هذه المجتمعات الأبوية منذ آلاف السنين، وكل من يعارض تلك السلطات أو ينقدها يُعتبر عاقاً، وزنديقاً، وخائناً، والحيث الأكبر يقع على المرأة حين تخالف السلطة الذكورية في المقام الأول، كما اعتادت التربية الاجتماعية ومن بعدها النظم التعليمية، على تلقين الأجيال الناشئة الخضوع للسلطة بكافة أشكالها،

«الخطاب الديني هو خطاب سلطة بوجه عام، والسلطة الدينية هي دعامة السلطة السياسية وعماد السلطة الذكورية»

الدين يقابله العيب في المجتمع)، فتحرر المرأة اقتصادياً من وجهة نظر الدين هو خروج مبين عن طاعة الزوج وإعلاء من شأن المرأة التي هي أقل من الرجل بدرجة، بل بدرجات؛ وقد ذكر المركز المصري لحقوق المرأة أن الدكتورة ناديا رجب السيد، رئيسة قسم الإرشاد والتوجيه الأسري بمركز معوقات الطفولة بجامعة الأزهر ترى: «أن استقلال المرأة الاقتصادي وخروجها للعمل هو وراء معظم المشاكل الزوجية، بعد أن كان الزوج هو حياة المرأة كلها، وأن استقلال المرأة اقتصادياً هو تمرد على زوجها». ويقول المودودي: «إن خروج المرأة للعمل هو انقياد نساء المسلمين نحو تقاليد غريبة، وإن إعطاء المرأة دوراً إنتاجياً رئيسياً يرسخ استقلالها الذاتي، وهو تجاوز للنظرة التكوينية للمرأة» وعلى الرغم من انتشار البطالة وقيام بعض النساء بالإنفاق على أطفالهن وأزواجهن، إلا أن الشريعة والقانون لا يمنحان النساء حق القوامة على أزواجهن أو حق الوصاية على أطفالهن.

نخلص إلى القول بأن الصيرورة التاريخية؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المتخلفة؛ التي ركنت المرأة جانباً وأقصتها

الأولاد والبنات. والمجتمع، إضافة إلى الأزواج، يحملون مسؤولية نشوز الأولاد والبنات أكثر ما يحمل تلك المسؤولية للرجال. أما الرجال فلا يرون في الدين إلا أداة لتعزيز السلطة والسيطرة على النساء، والوصاية والقوامة عليهن، لذلك يتسم غالبية خطاب المتدينين بالذكورية دوماً، باستثناء الثقة من الرجال والمؤمنين حقاً، والذين يتجلى إيمانهم في سلوكهم الأخلاقي. بالرغم من تأكيد الخطاب الديني والجهات الدينية الرسمية، على المساواة بين النساء والرجال في الحقوق المدنية؛ إلا أن واقع الحال لا يقول ذلك، وإلا لماذا ما نزال نرى مراكز الدفاع عن حقوق المرأة وحريتها، ومؤتمرات مناهضة التمييز ضد المرأة، وصيحات التحرر وغيرها؟

«الرجال قوامون على النساء بما فضّل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم»، (النساء ٣٤/٤). مع المتغيرات التي حصلت مع تغيّر الزمن، من حداثة وتطور، ومع زيادة فرص العمل النسبية المتاحة للمرأة، غير أنها ما تزال تخضع لموافقة الزوج عليه، وإن خرجت دون موافقة الزوج أو الأب أو الأخ تُعتبر ناشراً دينياً، وغير مطيعة اجتماعياً، فكل قيمة دينية تقابلها قيمة اجتماعية، (الحرام في

عن المساواة بالرجل، وشوهت وعيها لذاتها وعززت تبعيتها للرجل، لا تزال حائلاً دون تحرر المرأة من ربة العبودية واعتبارها بمنزلة الأشياء والعبيد منذ أرسطو إلى وقتنا الراهن، وكان هذا عاملاً من عوامل تأثرها بالخطاب الديني واستجابتها لسطوة القيم الاجتماعية والدينية على حد سواء. فالدين الذي هو أداة سلطة بأيدي الرجال، يلبي تروق النساء إلى الخلاص.

النسائية الجهادية.. هل هي حقاً ظاهرة عابرة؟



اعتبارها تعبيراً عن تغيّر نظرة الإسلاميين المتشددين إلى دور المرأة؛ فكيف انتقلت المرأة الجهادية من الدور الثانوي بصفتها «حَرَم» الرجل، وربّة المنزل، ومربية الأطفال، إلى دور يشبه دور الرجل في الجهاد، ابتداءً من الهجرة، ووصولاً إلى الانتحار، مع أنّ الجماعات الإسلامية المتشدّدة لا تعترف بحقوق متساوية للنساء والرجال؟

وكيف تجاوزت تلك الجماعات قواعد فقهية متعددة حتى وصلت المرأة الجهادية

تُصّف ظاهرة «النسائية الجهادية» بالغموض؛ لذلك يبقى الحديث عنها شائكاً ومعقّداً، بسبب تطورها التاريخي منذ ظهور الحركات الجهادية، بدءاً بتنظيم القاعدة ووصولاً إلى تنظيم داعش؛ بل منذ نشوء جماعة الإخوان المسلمين وانتشارها.

وأحد أسباب غموض هذه الظاهرة؛ هو عدم الاهتمام بها، واعتبارها ظاهرة هامشية، طارئة وعابرة، وحسبانها مجرد هامش للتنظيمات الجهادية؛ في حين يمكن

«لم تعد حركة الجهاديات تقتصر على معارضة النسوية العالمية؛ إنما بدأت بالتمرد على الدور التقليدي للمرأة بطريقة مشوّهة»

أداة لتأدية خدمات لوجستية، ربما أخطرها التجسس والإعلام أو الإخبار؛ فقد لجأت معظم السلطات الشمولية في غير مكان إلى توظيف النساء لتأدية هذا الدور، الذي يمكن أن يتفوقن فيه على الرجال، إضافة إلى عسكرة النساء، تحت شعار المساواة، ولا تختلف في ذلك الجماعات الإرهابية، التي تجند النساء والأطفال عن النظم والسلطات الإرهابية.

بحث في هذا الموضوع، بجهد كبير، الباحثان الأردنيان المتخصصان بقضايا الأصولية والجهادية الإسلامية: محمد أبو رمان، وحسن أبو هنية؛ إذ تناولوا في كتابهما «عاشقات الشهادة» دراسة نظرية وميدانية لمعرفة الظروف والعوامل الاجتماعية المحيطة بالنساء الجهاديات، فوجد أن غالبية النساء الجهاديات حاصلات على شهادات عالية في التعليم؛ كالطب والهندسة والعلوم التطبيقية، والعلوم الوراثية، وأن معظمهنّ يتمتعنّ بوضع اقتصادي جيّد، أو لا بأس به، وقد كشف الباحثان وجود خلفية فكرية، أو هوية إسلامية، لهذه الظاهرة؛ تبدأ بالفكر الوهابي، وتنتهي بالمرأة الداعشية والمهاجرة والانتحارية، مروراً بالحركة الإخوانية «القطبية» ثم

إلى ما وصلت إليه، ليس على صعيد المجتمعات العربية فحسب؛ إنما على صعيد المجتمعات الإسلامية في العالم؟

اكتفت وسائل الإعلام في العالم العربي بوصف جانب من جوانب الجهادية النسائية، المسمّى «جهاد النكاح»، ولم تبحث في الدوافع النفسية والسياسية وراء ظهور تلك الحركة الغامضة، وهذا الأمر يقوم على تحييز ذكوري يرى أنّ الرجال مسؤولون عن أفعالهم، في حين أنّ النساء؛ إما مشاركات رغماً عنهنّ، أو ضحايا.

«وتعزز هذه الافتراضات الأفكار المقولبة الخاصة بالجنسانية، ونتيجة لذلك لا تعدّ النساء غالباً إرهابيات محتمّات، ولا ينظر إليهن كأفراد يشكلن خطراً، على غرار نظرائهنّ من الذكور في حال تورّطن بالإرهاب»[١].

رغم انقلاب نظرة الإسلاميين إلى دور المرأة، إلا أنّ ذلك لم يعبر، حتى اليوم، عن تغيير في أساس هذه النظرة؛ إذ إنّ المرأة ما تزال أداة، في مختلف الأدوار الموكلة إليها، والطارئة عليها؛ أداة للحفاظ على النوع، وأداة للقتل والتفجير والتدمير، أو

«المرأة ما تزال أداة في مختلف أدوارها؛ للحفاظ على النوع، أو للقتل والتفجير، أو لتأدية خدمات لوجستية»

الحقبة الأفغانية، مما جعل النساء الجهاديات يعشقن الشهادة.

كل ذلك كان دليلاً على أنّ التطور التاريخي لدور النساء الجهاديات في الإسلام قد تحوّل من الدور التقليدي الذي لعبته المرأة في الفتوحات الإسلامية؛ أي الدور اللوجستي والتعبوي أو التحريضي، مثل شحذ همّة الرجال في المعركة، والإسعاف، وإعداد الطعام للمقاتلين، إلى العمل الإرهابي تحت ذريعة الدفاع عن الإسلام والمسلمين.

وكان تأثير الفكر الديني في النساء أقوى من الظروف السوسولوجية المحيطة بهن، فأنصار الجهاد يرون أنّ انخراط المرأة في المعركة إذا داهمهم العدو؛ هو أحد واجباتها، ويحقّ لها الخروج من دون إذن زوجها، فحقّ الله أولاً، وأن الصحابيات هنّ خير مثال في الدفاع عن الدعوة الإسلامية، وخير قدوة للنسائية الجهادية.

بيد أنّ النسائية الجهادية اتبعت أسس الجهادية العامة التي قويت جذورها في ثمانينيات القرن الماضي، والمبنية على أيديولوجية دينية، مبدؤها الدفاع عن الهوية الإسلامية ضدّ الغرب، باعتباره عالماً واسعاً وغريباً من الحداثة والعولمة، وبرزت

النسائية الجهادية في تلك الحقبة مناهضة للنسوية العالمية، مع أنّ التناقض الواضح في أهدافها يتجلى في طريقة الفعل الذي تقوم به النساء الجهاديات، فقد بدّلت أدوارهنّ، كربات منازل ومربيات للأطفال، بأدوار قتالية تتنافى مع دور النساء التقليديات، من هنا بدأ النقاش والجدل وإعادة تعريف دور النساء الجهاديات، فلم تعد حركتهنّ تقتصر على معارضة النسوية العالمية؛ إنما بدأت بالتمرد على الدور التقليدي الذي لا يخالف مبدأ النسوية العالمية، لكن بطريقة مشوّهة، ومخلّة بإنسانية الإنسان وكرامته، وحقّه في الحياة.

بدوره، ساهم تحوّل ثورات «الربيع العربي» من ثورات سلمية إلى «كفاح مسلّح»، في تطوّر النسائية الجهادية، و«باتت صور النساء المنقبات المشاركات في المظاهرات الاحتجاجية مألوفة، إلّا أنّ اشتداد قوى الثورة المضادة، بعد أقل من عامين، ساهم في استعادة القاعدة لجاذبيتها، وبات العالم العربي ربيعاً للجهادية» [٢]، إضافة إلى انتشار الأدبيات الجهادية والفقهية والفتاوى التي تُعزز دور النساء في الجهاد، ودور وسائل التواصل الاجتماعي التي نشطت في نشر الفكر الجهادي الذي يقوي عزيمة النساء على

«اكتفت وسائل الإعلام بوصف جانب من جوانب الجهادية النسائية، المسمّى «جهاد النكاح»، ولم تبحث في دوافعه النفسية والسياسية»

عند القوميين والاشتراكيين. فإذا كان الدور الجهادي يتناقض مع أنوثة المرأة وإنسانيتها، تناقضه مع القيم الإنسانية كافة، ويشكل خطراً على الحياة الإنسانية، فإن الدور الدعوي لا يقلّ خطورة على مستقبل المجتمعات المعنية.

الجهاد، ما سهّل عملية ترويج الأفكار السلفية بينهنّ، وباتت النساء تدير المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات المتطرّفة، كالنصرة وداعش، وأكّدت الإحصائيات حول هذا الموضوع؛ أنّ نسبة ٤٠٪ من تلك المواقع تديرها فتيات تتراوح أعمارهنّ بين ١٨ إلى ٢٥ عاماً [٣].

إذاً؛ نحن أمام إشكالية ذات وجهين؛ الوجه الأول ديني سياسي: يتمثل في الدفاع عن الهوية الدينية والهوية الوطنية، في آن معاً ضدّ الأنظمة الديكتاتورية في البلدان العربية، والوجه الثاني: هو محاولة إثبات الذات النسائية في أماكن صنع القرار، ومواجهة النظام الاجتماعي الذي همّش النساء، والنظام السياسي، وجعلهنّ يبحثن عن بديل معاكس للصورة النمطية في مجتمعاتهن.

ختاماً؛ تجدر الإشارة إلى تلازم أدوار ثلاثة للمرأة: الدور الدعوي - التربوي؛ الذي تمثله القبيسيات في سوريا، على سبيل المثال، والدور الجهادي، على اختلاف أشكال الجهاد؛ الذي تمثله المقاتلات والانتحاريات والزينبيات، دون إغفال الدور النضالي، بالتعبير الدارج